اغتيال إفتهان المشهري وتداعياته على النساء وسيادة القانون في اليمن

Women Solidarity Network

شبكة التضامن النسوي

مبادرة مسار السلام

الخلفية والسياق

في الوقت الذي يستعد فيه المجتمع الدولي لإحياء الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي وضع إطاراً دولياً لحماية النساء وضمان مشاركتهن الفاعلة في عمليات السلام وصنع القرار، تكشف التطورات الأخيرة في اليمن عن تباين كبير بين الالتزامات الدولية والواقع على الأرض. وقد برز هذا التباين بوضوح في واقعة الاغتيال التي استهدفت إفتهان المشهري، مديرة صندوق النظافة والتحسين في مدينة تعز، والتي قُتلت في 18 سبتمبر 2025 أثناء أدائها لمهامها الرسمية.

ووفقاً لشهادات موثقة ومصادر ميدانية، جرى تنفيذ العملية في وضح النهار بأسلوب منظم، حيث شارك أربعة مسلحين يستقلون دراجات نارية، أطلق أحدهم عشرات الطلقات مباشرة نحو رأس ووجه الضحية، بينما قام آخرون بمحاصرة مركبتها لمنع أي محاولة تدخل أو إنقاذ. إن دقة التنفيذ وطبيعته تشير إلى مستوى عالٍ من التخطيط، وتؤكد أن ما حدث لم يكن فعلًا عشوائياً، بل عملية موجَّهة تحمل رسائل رمزية تتجاوز شخص الضحية، مستهدفة النساء في مواقع القيادة ودورهن في الحياة العامة.

وقد امتدت تداعيات هذا الاغتيال إلى ما هو أبعد من خسارة شخصية، حيث بعثت الجريمة رسالة ترهيب واسعة إلى النساء العاملات في الشأن العام والقطاع الخاص على حد سواء. وأسهم ذلك في تصاعد مشاعر الخوف والقلق بين النساء في تعز ومأرب، ما دفع العديد منهن إلى تقليص مشاركتهن في الحياة العامة أو الانسحاب منها، وهو ما يهدد بنكسات خطيرة في جهود التمكين المجتمعي والتنمية المحلية. كما شكلت الواقعة خرقاً غير مسبوق للأعراف والتقاليد الراسخة في اليمن، التي تحرّم استهداف النساء حتى في أوقات النزاع، مما يعكس تآكل منظومة الحماية المجتمعية، ويزيد من خطورة الوضع على السلم الاجتماعي في المدى القريب والبعيد.

وتبرز هذه التطورات الحاجة الماسة إلى استجابة شاملة ومنسقة تجمع بين الجهود المحلية والدولية، لضمان حماية النساء وتعزيز سيادة القانون، بما ينسجم مع الأهداف التي سعت أجندة المرأة والسلام والأمن إلى تحقيقها خلال ربع قرن.

خلفية الحادثة

وقعت عملية استهداف إفتهان المشهري في محيط أحياء كلابة، الروضة، وعصيفرة، وهي مناطق تُصنَّف بأنها منخفضة الحوكمة بسبب ضعف حضور الدولة وانتشار الجماعات المسلحة الخارجة عن السيطرة.. هذا الوضع خلق بيئة خصبة لارتكاب الجرائم المنظمة، مع محدودية فرص التدخل السريع وغياب المحاسبة الفورية.

تشير الشهادات الميدانية إلى أن الضحية كانت في محيط مقر عملها لمتابعة سير الأنشطة اليومية، وهو موقع لم يكن مؤمَّناً بالشكل الكافي على الرغم من تحذيرات سابقة ومطالب رسمية بتوفير الحماية. وقد سبقت عملية الاغتيال سلسلة من التهديدات المباشرة التي تلقتها إفتهان المشهري، إلى جانب اعتداءات مسلحة على مكتبها ونقله لاحقاً إلى منطقة أقل أماناً، ما ضاعف من قابليتها للاستهداف. كما أوضحت تقارير محلية أن التهديدات ارتبطت بعناصر من بعض الوحدات العسكرية، بما في ذلك اللواء 170 واللواء 17 واللواء 20. ورغم ذلك، اقتصرت التدابير التي اتخذتها السلطات على إجراءات محدودة ولفترات قصيرة، غالباً مقابل مبالغ مالية، في ممارسات اعتُبرت غير مهنية وتفتقر إلى الجدية.

كما تعرضت إفتهان المشهري لسلسلة من الضغوط الإدارية التعسفية، تمثلت في مصادرة مكتبها السابق بقرارات اعتُبرت غير مبررة، رغم أنها كانت المسؤولة عن تجهيزه بالكامل. وفي مرحلة لاحقة، تم الاستيلاء على أكثر من مكتب تابع لها، ونُقل مكتبها الحالي إلى منطقة غير آمنة تخضع لسيطرة مجموعات نافذة، ما جعلها عُرضة للخطر وسهّل استهدافها. وإلى جانب ذلك، جرى تقييد صلاحياتها وسحب بعض أدوارها من قبل جهات عسكرية متنفذة، في خطوة عززت من عزلتها الوظيفية والسياسية.

ورغم هذه التهديدات، واصلت المشهري عملها، وتمكنت من تجهيز مدينة تعز بمعدات حديثة للنظافة والضغط، وحصلت على موافقة رسمية لإنشاء مصنع لإعادة تدوير النفايات كمشروع استراتيجي للمدينة. وتشير تقديرات محلية إلى أن هذه الإنجازات ربما ساهمت في تصاعد التوتر بينها وبين بعض الأطراف النافذة التي رأت في نجاحها تهديدًا لمصالحها. تدخلت شخصيات أكاديمية وحقوقية ونسوية في محاولات للوساطة والدعم، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن توفير حماية فعالة أو استعادة الحقوق. كما رفعت المشهري مذكرات رسمية للجهات المختصة تطالب فيها بتوفير الحماية، لكن الإجراءات التي اتُخذت اقتصرت على تواجد أمني مؤقت لعناصر مقابل مبالغ مالية، في ممارسات اعتُبرت أقرب إلى الابتزاز منها إلى الحماية الحقيقية.

الأبعاد الرمزية والسياسية

يحمل الأسلوب الذي نُفذت به عملية الاغتيال رمزية عميقة تتجاوز استهداف الضحية شخصياً. باستهداف الوجه مباشرة لم يكن مجرد فعل يهدف إلى القتل، بل رسالة متعمدة لبث الخوف في نفوس النساء كافة، وإظهار أن أي محاولة لتولي المناصب العامة أو مواجهة الفساد ستُقابل بردود فعل بالغة العنف.

يمثل هذا النمط من الاستهداف تصعيداً خطيراً، إذ انتقل العنف ضد النساء من مستوى التهديدات اللفظية والمضايقات الإدارية إلى القتل الممنهج. وهو تحول يهدد وجود النساء في المجال العام، ويقوض سنوات من العمل الهادف إلى تمكينهن سياسياً واقتصادياً. ولم يقتصر أثر هذه الجريمة على العاملات في القطاع الحكومي، بل امتد إلى القطاع الخاص، حيث تخشى بعض النساء من أن مشاركتهن قد تجعلهن أهدافاً مستقبلية. هذا المناخ من الخوف يهدد النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمدينة، ويدفع النساء تدريجياً إلى الانسحاب من مواقع القيادة والإدارة.

الأثر على النساء واستجابة المجتمع

أدى اغتيال إفتهان المشهري إلى ترسيخ شعور عميق بانعدام الأمان بين النساء في تعز، حيث باتت مشاركتهن في الحياة العامة أو العمل الاقتصادي محفوفة بمخاطر جدية تهدد سلامتهن. فقد مثلت هذه الجريمة رسالة ترهيب واضحة، أوصلت إلى النساء أن تقلد المناصب أو مواجهة الفساد قد يُقابل بأقصى درجات العنف، الأمر الذي ينعكس سلباً على استعداد الكثيرات للانخراط في الأنشطة المجتمعية والسياسية. ويهدد هذا الوضع بتقويض الجهود الرامية لتعزيز دور النساء في عمليات صنع القرار وبناء السلام، وهو ما يتعارض مع الالتزامات التي تسعى أجندة المرأة والسلام والأمن إلى ترسيخها.

في أعقاب حادثة القتل، شهدت المدينة تحركات احتجاجية سلمية تمثلت في مسيرات واعتصامات نظمتها مجموعات نسوية وحقوقية إلى جانب عمال النظافة، للمطالبة بتحقيق العدالة وتسليط الضوء على خطورة الجريمة. غير أن هذه التحركات واجهت مخاطر أمنية كبيرة، حيث تعرض المشاركون/ات لتهديدات مباشرة وسط غياب إجراءات الحماية الرسمية. وقد دفع ذلك منظمات محلية إلى مناشدة المجتمع الدولي التدخل العاجل لضمان فتح تحقيق شفاف ومستقل، محذّرة من أن غياب المساءلة سيؤدي إلى مزيد من التصعيد، ويقوض ثقة المجتمع بالمؤسسات، ويترك النساء في مواجهة هذه التهديدات في ظل غياب أي تدابير حماية فعالة.

الفجوات والإخفاقات المؤسسية

تكشف الحادثة عن سلسلة من الإخفاقات الهيكلية التي ساهمت في تمكين الجريمة:

- **غياب التدابير الوقائية** رغم وجود إنذارات موثقة.
- **ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية والعسكرية والقضائية**، مما مكّن الجناة من التحرك بحرية.
- **الإفلات من العقاب** في حوادث مشابهة سابقة دون أي إجراءات رادعة.
- تداخل المصالح السياسية والعسكرية، ما أعاق جهود التحقيق والحماية.

هذا الخلل عزز قناعة المجتمع المحلي بأن الدولة عاجزة عن حماية مواطنيها، ولا سيما النساء، مما شجع الجماعات الخارجة عن القانون على التمادي في أعمال العنف.

أبرز المطالب المحلية والدولية

- **فتح تحقيق شفاف ومستقل** يشمل جميع المتورطين في الجريمة، سواء المنفذين المباشرين أو الجهات التي تقف خلفهم، بما يضمن كشف الحقائق كاملة ومساءلة جميع المسؤولين، دون استثناء.
- **محاسبة العسكريين والأمنيين المتورطين وفق القوانين المحلية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان**، بما يضع حداً لثقافة الإفلات من العقاب، ويعيد الثقة بدور مؤسسات العدالة.
- **توفير آليات حماية مستدامة وفعالة للنساء في المناصب العامة والخاصة**، تشمل خططاً استباقية للحماية، ونظم إنذار مبكر، وتدابير وقائية على المستويين المحلي والوطني، بدلاً من الاكتفاء باستجابات مؤقتة أو شكلية.
- **إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية في تعز على أسس مهنية وشفافة**، بما يضمن المساءلة ويحدّ من نفوذ الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، ويسهم في بناء مؤسسات قادرة على بسط سلطة الدولة وحماية المواطنين.
- **رفع الحصار المفروض على مدينة تعز وفتح الطرق والمعابر بشكل عاجل**، مع مطالبة جماعة الحوثيين بإنهاء سيطرتها على مداخل المدينة. فقد أدى استمرار الحصار إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، وعرقلة حركة المدنيين والبضائع، وإعاقة وصول المساعدات والخدمات الأساسية. كما أسهم هذا الوضع في خلق فراغ أمني داخل المدينة استغلته جماعات مسلحة مناهضة للحوثيين لتعزيز نفوذها وممارسة أعمال ابتزاز وسيطرة على السكان تحت ذريعة حماية تعز من هجمات الحوثيين. ونتيجة لذلك أصبح المدنيون، ولا سيما النساء، عرضة لانتهاكات متكررة ومتنوعة، الأمر الذي زاد من هشاشتهم وأضعف قدرتهم على الصمود.
- **تعزيز الضغط الدولي المستمر لضمان عدم طي هذه القضية أو تهميشها**، ومتابعة تنفيذ التوصيات عبر تقارير دورية، وإدراجها ضمن آليات وإحاطات الأمم المتحدة الخاصة باليمن، بما يضمن استمرارية الرقابة الدولية وتحقيق العدالة.

الحلول المقترحة ودور النساء

يبرز الوضع الراهن الحاجة الملحة إلى إعادة بناء دولة المؤسسات ونظام قانوني شفاف يستند إلى وثائق رسمية وآليات واضحة للمحاسبة. ويحذر ناشطون محليون ودوليون من أن استمرار الوضع الحالي قد يؤدي إلى انتشار الفوضى إلى مناطق أخرى خارج تعز، مما يفاقم التهديدات للأمن الإقليمي.

تلعب عضوات هيئة التشاور والمصالحة بمجلس القيادة الرئاسي اليمني دوراً محورياً في تمثيل قضايا المرأة اليمنية وممارسة الضغط على الأطراف السياسية والعسكرية للحد من الفساد والفوضى. ويُنظر إلى هذا الدور كركيزة أساسية لدفع المكونات المختلفة نحو تبني إصلاحات حقيقية وتحسين الوضع الأمني والخدمي في المدينة.

كما تُعتبر بيانات التنديد المحلية والدولية أداة ضغط مهمة لدعم الضحايا وحماية النساء، وللتأكيد على أن المجتمع الدولي يتابع عن كثب هذه الانتهاكات.

الإجراءات الموصى بها للمجتمع الدولي

رغم للتعامل مع تداعيات هذه الجريمة وضمان عدم تكرارها، يُوصى بما يلي:

1. **تقديم دعم فني وقانوني للأجهزة المحلية لتعزيز قدراتها في التوثيق والتحقيق وحفظ الأدلة.**
2. **إنشاء برنامج حماية طارئ للنساء المهددات يشمل خطاً ساخناً، وخطط إخلاء، ودعماً نفسياً واجتماعياً.**
3. **تخصيص موارد مالية لدعم المبادرات المحلية التي تركز على حماية النساء ومساندة عائلات الضحايا.**
4. **إدراج قضية اغتيال إفتهان المشهري في الإحاطات الدورية لمجلس الأمن حول اليمن كملف خاص بحماية النساء.**

تمثل جريمة قتل إفتهان المشهري لحظة فارقة في مسار العنف ضد النساء في اليمن، إذ تعكس عمق التحديات المرتبطة بحماية القيادات النسائية وتعزيز سيادة القانون. كما تبرز الحاجة الملحة إلى تحرك وطني ودولي منسق لضمان المساءلة ومنع تكرار مثل هذه الجرائم، ليس فقط صوناً لحقوق النساء في اليمن، بل حفاظاً على الاستقرار المجتمعي وفرص السلام.

إن غياب العدالة في هذه القضية سيترك أثراً عميقاً يتجاوز حدود تعز، وسيشكل سابقة تهدد أمن النساء ومشاركتهن في الحياة العامة على مستوى البلاد.